أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

The importance of entrepreneurship in the economic activity of small and medium enterprises in Algeria

[1] علي عزوز، [2] حسناء قاسم

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

تاريخ الإرسال:2019/06/08 تاريخ القبول: 2019/06/27 تاريخ النشر: 2019/07/15

ملخص:

إن تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم موضوع متعدد الجوانب يشمل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة ويتطلب عملا متضافرا من جانب القطاعين العام و الخاص، و هو بعد يجب إدماجه بصورة منهجية في الإطار القانوني التنموي، و يجب أيضا أن يقترن إنشاء مؤسسات موجهة نحو السوق بتعزيز قدرات الهياكل المؤسساتية المعنية بذلك، و لا يكون هذا إلا من خلال إبراز أهمية المقاولاتية و دورها الفعال في تنمية و تطوير النشاط الاقتصادي مسلطين الضوء في ذلك على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من ذلك حللنا واقعها في الجزائر خلال الفترات الأخيرة بالنظر إلى إحصائيات الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، النشاط الاقتصادي، الجزائر.

التصنيف JEL: *L24, M21*

Abstract:

The development of small and medium-sized enterprises is the subject or a multi-faceted theme that covers a wide range of stakeholders and requires concerted action by both the public and private sectors, and this is to be mainstreamed in the future. legal framework for development, must also be accompanied by the creation of market-based institutions to strengthen the capacity of institutional structures to do so. It is not only to highlight the importance of entrepreneurship and its effective role in the development and development of economic activity, by highlighting small and medium-sized enterprises, that we have analyzed the reality in Algeria in recent years Given the statistics of the national economy.

***Keywords** : Small and medium-sized enterprises, economic activity, Algeria.*

***JEL classification:** L24, M21*

مقدمة

المؤلف المرسل: علي عزوز، **الإيميل:** a.azouze@univ-chlef.dz

أصبحت المقاولاتية مفهوم شاسع الاستعمال و متداول بشكل واسع، نظرا لأهميتها ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق و الوسائل تساهم في تذليل الصعوبات التي تواجه مقاول المشاريع، إذ انتهى الأمر بالعديد من الدول من بينها الجزائر إلى إقامة مجموعة من شبكات الدعم و المرافقة التي تهدف إلى مساعدة و متابعة المقاولين في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزويدهم بالنصح و الاستشارة اللازمة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أيضا تفادي كل المخاطر التي تواجهها.

كما عرف موضوع المقاولاتية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات و هذا كونها أصبحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد و قاطرات نموه، و ما يؤكد على هذا الملتقيات العلمية و المؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع من مختلف جوانبه

و كذا الإعانات التي تمنحها الدولة لتشجيع المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد في قدرة المقاولاتية على الرفع من مستويات الانتاج، دورها الكبير في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال تقليص مشكل عويص تعاني منه الجزائر و هو البطالة، زيادة الناتج الوطني الإجمالي بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ، تشجيع الصادرات وتقليص الواردات لتخفيف العجز في الميزان التجاري و بالتالي تشجيع المنتجات الوطنية.

لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تكمن أهمية المقاولاتية للنشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

و انطلاقا مما سبق سنقسم هذه الدراسة وفق المحاور التالية:

- مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الإطار النظري للمقاول و المقاولاتية.
- أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للجزائر.

المحور الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن الاهتمام الذي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعكس الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في اقتصاديات العالم، إذ تراهن العديد من الدول خاصة النامية منها في تنمية اقتصادياتها من خلال هذا القطاع، كما يلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية لما يوفره من مناصب شغل للأيدي العاملة غير المؤهلة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثار جدلا في الفكر الاقتصادي، و بين المهتمين بأمر هذه المؤسسات بحيث يكون مقبولا و مرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية، فصعوبة تحديد المفهوم تكمن أساسا في تحديد الفروقات الجوهرية بين المؤسسات الصغيرة، المتوسطة و المؤسسات الكبيرة نظرا للتداخل الموجود بينهم[1].

تتعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نتناول بهذا الصدد مجموعة من التعاريف من بينها:

تعريف البنك الدولي: يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هي:

– المؤسسة المصغرة: و شروطها أن يكون عدد الموظفين أقل من 10 و إجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي ونفس الشرط ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

– المؤسسة الصغيرة: و هي التي تضم أقل من 50 موظفا و تبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي و كذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

– المؤسسة المتوسطة: و يبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي و نفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية[1].

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: يعتبر قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 أول محاولة لتعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه[2]. كما تعتمد معظم الدول في التعريف على مجموعة من المعايير و المؤشرات تحدد تعريف كل بلد للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة. و قد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد فقط على المؤشرين التاليين: حجم المبيعات و عدد العمال.[3]

كما أن لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن ندخل عدة عناصر: رقم الأعمال، حجم الميزانية، الأموال الخاصة، عدد العمال، الحصة في السوق... إلخ. إلا أن التصنيف الأكثر شيوعا هو معيار ثلاثي الأبعاد من حيث: مجموع الميزانية و درجة استقلالية المؤسسة، عدد العمال.

و لقد اعتمد الإتحاد الأوروبي على هذا المعيار في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أفريل 1996 فهو يعرفها على أنها: "كل مؤسسة تضم أقل من 250 عامل و رقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية و التي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة نسبة 25 % من قبل مؤسسة أخرى".[4]

أما بالنسبة للجزائر: فحسب ما جاء في المادة 05 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر سنة 2017:

"تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات:

– تشغل من 1 إلى مائتين و خمسين (250) شخصا.

– لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري[5] ". كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية و هذا ما لم تأخذه الجزائر بعين الاعتبار أثناء تحديدها لهذا التعريف، تصنف أيضا على أنها مؤسسات صغيرة و متوسطة عمومية، وهذا ما سوف نجده عند اطلاعنا على مكونات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية[6]. يتم تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة، متوسطة

و صغيرة، و الجدول التالي يوضح هذا:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون الجزائري

	عدد العمال		رقم الأعمال (مليون دينار)		مجموع الحصيلة السنوية (مليون دينار)	
مؤسسة مصغرة	01	09	لا يتجاوز 40		لا يتجاوز 20	
مؤسسة صغيرة	10	49	40	400	20	200
مؤسسة متوسطة	50	250	400	4000	200	1000

المصدر: غدير أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، دراسة حالة الجنوب الشرقي(ورقلة–الوادي–غرداية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016–2017، ص 12.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تظهر أهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية،مما يسمح باستغلال الكفاءات و التجارب و تجسيد أفكارهم في الواقع، هذا ما يساهم في امتصاص البطالة، لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات. فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات التي تدعو إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية و المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، و تظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق

العربية، فقطاع الصناعات التحويلية الذي يتكون أساسا من الصناعات الصغيرة و المتوسطة و نجد أن مساهمتها في الناتج المحلي لا يتجاوز 10 % في حين أن البلدان المتطورة يزيد عن 35% في العديد من الدول الحديثة التصنيع.

و يمكن أن نرجع أيضا ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لاعتبارها غالبا صناعات مكملة و مغذية للصناعات الكبيرة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو المدن الصغيرة فهي تقلل من هجرة العمال باتجاه المدن مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا و اجتماعيا. أما على المستوى العالمي فنجد أن هذا النوع من المؤسسات في العالم تشغل مابين 50%-60% من القوى العاملة[7]. بالرغم من الأهمية الكبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، من بينها ضعف رأس المال الخاص و قلة الخبرة و تعزيز روح المبادرة تتمثل تدابير و إجراءات أجهزة الدعم (ANSEJ-ANGEM-ANDI) في تشجيع المقاولتية، و هي جزء من الديناميكيتين التي تساهم في خلق المؤسسات و كذا فرص العمل وذلك من خلال التخفيض من حجم الضرائب المفروضة و التمويل المباشر من الشركة التي تم إنشائها[8]، فمن جهة أخرى نجد انه من بين شروط انضمام بلدان المغرب العربي إلى الاقتصاد العالمي إقامة اقتصاد سوقي تنافسي من خلال رفع مستوى صناعاتها، بحيث يتمثل أحد أهداف هذه العملية في تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في المغرب العربي من جهة إلى اندماجها الفعال في السوق الاقتصادي العالمي الجديد، و من ناحية أخرى يهدف المخطط إلى تشجيع الانتاج المحلي و تحديث نظم المعلومات و الإدارة و تعزيز التنافسية الصناعية[9].

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في الجزائر لابد أن تكون قادرة على الاستجابة السريعة و الفعالة للإشارات التي تستهدف الأسواق الدولية من أجل استغلال الفرص المتاحة لها في مجال التجارة و الاستثمار، الاستفادة من المزايا التي يمكن أن تحصل على النظام التجاري الدولي، و يجب عليها أيضا أن تكون قادرة على المنافسة و الاستجابة مما يعني أنه لابد من وضع نظم فعالة لدعم الخدمات و تحسين القدرة التنافسية و الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[10]

المحور الثاني: الإطار النظري للمقاول و المقاولاتية.

أصبحت المقاولاتية مفهوم شاسع الاستعمال و متداول بشكل واسع، حيث تعتبر من أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة، فالمقاولة هي نوع من الترابط بين مؤسستين توكل إحداهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محددة.

أولا: تعريف المقاولاتية.

قبل التطرق إلى تعريف المقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول.

1- تعريف المقاول: ينظر إلى تعريف المقاول على أنه شخص يمكن تمييزه من خلال الخصائص التالية: منظم للمشروع و لأرباحه(صاحب عمله)، يحب المخاطرة و الرؤية الواضحة، القدرة على التخطيط و التعامل مع الظروف الغامضة، من أجل إضافة قيمة أو تطور منتجات لتحقيق الربح و النمو[11].

كما يمكن تعريف المقاول على أنه: شخص مبدع و مسير لمؤسسة صغيرة و متوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأسمال المؤسسة و يقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجيه أو حل مشاكلها.[12] و بالتالي يمكن القول بأن المقاول هو منفذ فكرة الاستثمار و صاحب مشروع المقاولة و يقوم بإدارة هذا المشروع و تسييره و تطويره إلى الأفضل، لذا حتى يصبح المقاول مهنيا محترفا، لابد أن يكون منفذ فكرة مشروع و منه يستطيع أن يصبح في فكرة إنشاء المقاولة.

2- تعريف المقاولاتية: هي ظاهرة موجودة منذ القدم تحمل في طياتها معاني و رموز عديدة لكن يبقى من الصعب إعطاء مفهوم يلقى الإجماع لعدد من الكتاب و مع ذلك عرفوا المقاولاتية انطلاقا من الفعل المقاولاتي المنجز من طرف المحرك/ الفاعل الرئيسي وهو المقاول. فلا يوجد إجماع حول نظرية المقاولاتية و كذلك في تحديد مفهومها و مع ذلك فإن أغلب التعاريف تتفق على أنها:

نوع من السلوك تتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم و إعادة تنظيم الآليات الاقتصادية و الاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطر و قبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء مختلف و الحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل على الضروري مع تحمل الأخطار المالية، النفسية و الاجتماعية المصاحبة لذلك، و الحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي[13].

و يمكن تعريف المقاولاتية بطريقتين:

- على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة و السيرورات تدمج إنشاء و تنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

- **على أساس أنها تخصص جامعي:** أي علم يوضح المحيط و سيرورة خلق ثروة و تكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي. إذ نجد أن البروفيسور(Howard Stevenson) بجامعة (Harvard) يوضح أنها: "عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات و متابعتها و تجسيدها[14]"

وعموما فإن هناك ثلاث خصائص تشكل علامة فارقة بين المقاولة و الأعمال الصغيرة من جهة و الأعمال الأخرى و هي الإبداع، إمكانية النمو، الأهداف الاستراتيجية.

ثانيا: الفرق بين إنشاء المؤسسات و المقاولاتية.

يتضح الفرق بين إنشاء المؤسسات و المقاولاتية من خلال نقاط التوافق و الاختلاف التالية:

✓ **نقاط الاتفاق:**

- كلاهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية.
- كلاهما له نسبة مخاطرة.
- منشؤوها يتوقعون ربح من وراء إنشائها.
- قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع، في ظل عدم تطويرها.

✓ **نقاط الاختلاف:**

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع.
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، و بمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق.
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.
- تتميز المقاولاتية بالفردية مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء، هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر و مستقل و بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، و هو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.[15]

ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة:

لاشك أن للمقاول دور يتعدى شخصه إلى التأثير على ميكانيزمات الاقتصاد الكلي، والتوازنات المرتبطة به، مرورا بالبيئة الاجتماعية التي لها علاقة قوية بالحالة الاقتصادية، ويتمثل تأثير المقاول على هذه الأخيرة بمايلي[16]:

- زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال و المجتمع: تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع حيث تكون الريادة في مواقع متعددة، وهذا التغيير يكون مصحوب بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

– تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة: تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

– المساهمة في النمو السليم للاقتصاد: تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدر مهما لاستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ حولها، إذ تسمح بالمغامرة، وبتكاليف محدودة، بالإضافة فهي ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم هذه. كما تتمثل الآثار الاجتماعية في ما يلي:

–عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات،مقاولات) وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين.

–المساهمة في تشغيل المرأة: تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتساهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني

–الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية.

المحور الثالث: أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للجزائر

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة وتيرة متسارعة نتيجة المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من أجل ترقيته و تطويره إيمانا منها بالدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1– تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العمومية في الجزائر لسنة 2017[17]:

عند نهاية سبتمبر 2017، تم تسجيل العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي ارتفع إلى 1060289 كيان مقارنة بسنة 2016، نسبة تقدر ب 57% مكونة من الأشخاص الاعتباريين مدرجة من بينها 264 مؤسسة اقتصادية عمومية، أما الباقي فهو مكون من الأشخاص العموميين بنسبة 44 % ، من بينها 21 % من المهن الحرة، و 23% من الأنشطة الحرفية، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية 2017.

	نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة(%)
1	مؤسسات صغيرة و متوسطة خاصة		

	الأشخاص المعنويين	595810	56.94
	الأشخاص الطبيعيين	464215	43.78
	المهن الحرة	220516	20.79
	الأنشطة الحرفية	243699	22.98
	المجموع(1)	1060025	100
2	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية		
	الأشخاص الاعتباريين	264	0.02
	المجموع (2)	264	0.02
	المجموع الإجمالي	1060289	100

source: Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME N° 31 ,édition novembre 2017, Algérie p 08.

2- التطور حسب الحجم:

في نهاية سبتمبر 2017 تم تسجيل العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكونة من 97.7 % من المؤسسات المصغرة(التي تحتوي على أقل من 10 عمال) و التي لا تزال قوية و مهيمنة على النسيج الاقتصادي للجزائر تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2 %، و المؤسسات المتوسطة بنسبة 0.30 %.

جدول رقم (03) حجم المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لسنة 2017.

نوع المؤسسة	العدد	النسبة %
مصغرة	1035891	97.7
صغيرة	21202	2.00
متوسطة	3196	0.30
المجموع	1060289	100

source: Ministère de l'industrie et des mines, Ibid. p 09.

3- التطور حسب الطبيعة القانونية[18]:

جدول رقم(04) تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط.

	قطاع النشاط	2015	النسبة%	2016	النسبة%	التطور
1	الفلاحة	5625	1.05	6130	1.06	8.98
2	المحروقات، الطاقة، المناجم، والخدمات المتصلة	2639	0.49	2767	0.48	4.85
3	البناء و الأشغال العمومية	168557	31.34	174848	30.36	3.73
4	الصناعات التحويلية	83701	15.56	89597	15.56	7.04
5	الخدمات	277379	51.57	302564	52.54	9.08
6	**المجموع العام**	**537901**	**100**	**575906**	**100**	**7.07**

source: Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME N° 30 ,édition Mai 2017, Algérie p 13.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة الأكبر لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكمن في قطاع نشاط الخدمات بنسبة 9.08% حيث يسجل ارتفاعه بنسبة 0.97% و هو ارتفاع طفيف لكنه مهم خاصة في الجانب الخدمي، يليها التطور في قطاع النشاط الفلاحي بنسبة 8.98%، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الطابع الصناعي و التي بلغ عددها 89597

في نهاية 2016 مقارنة بسنة 2015 و التي قدر عددها 83701 كيان، وذلك بنسبة تطور بلغت 7.04% و بنمو أقل من المستوى العام لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاعتبارية بنسبة 7.07 %.

4- تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2015-2016):

جدول رقم (05) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنتي 2015-2016

السنوات	2015	2016	التطور
التطور الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	934569	1022621	9.42

source: Ministère de l'industrie et des mines,N°30 Ibid. p 13.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة تطور 9.42% و ذلك من خلال السنتين 2015-2016 لكل القطاعات القانونية و هو ما يمثل زيادة إضافية إجمالية قدرها 88052 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر، أما في سنة 2017 فنجد أن عدد المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بلغت في نهاية سبتمبر 2017: 1060289 كيان اقتصادي فإذا ما تم مقارنتها بسنتي 2016-2017 فإننا نجد أنها ارتفعت ب 37668 كيان اقتصادي مقارنة بسنة 2017، و هذه الزيادة ترجع إلى السياسات الاقتصادية الناجحة المتخذة من طرف الدولة في هذا المجال من جهة، و من جهة أخرى انتشار الوعي و الثقافة المقاولاتية بين

مختلف القطاعات و النشاطات الاقتصادية، كما أن هذه الزيادة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة لفئة الأشخاص المعنوية يمكن تفسيرها بمفهوم المقاولات العائلية و التي تتميز بالحرفية و تكون متوازنة بين أفراد العائلة الواحدة، و هو ما يعكس دائما توجه حاملي المشاريع إلى الحرف المقننة في العائلة لذلك نجد أن النشاطات الحرفية أكبر نسبة في التطور السنوي.

ثانيا: أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر.

1- تطور اليد العاملة حسب نوع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الحجم: تساهم بدورها الفعال في توفير فرص العمل:

إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة.

جدول رقم(06) تطور اليد العاملة لسنتي 2016-2017.

	السداسي الأول من سنة 2016		السداسي الأول من سنة 2017		التطور
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة					
اليد العاملة(الأجراء)	1438579	57.82	1517990	58.34	5.52
أصحاب العمل	1013637	40.74	1060289	40.75	4.60
المجموع	2452216	98.57	2578279	99.09	5.14
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية	35698	1.43	23679	0.91	-33.67
المجموع	2.487.914	100	2.601.958	100	4.58

source: Ministère de l'industrie et des mines,N°30 Ibid. p 14.

من خلال الجدول يتبين لنا تطور عدد العمال المصرح بهم و ما يؤدي ذلك إلى المساهمة في تقليص البطالة، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة عرفت تطورا من سنة لأخرى في الزيادة من مناصب الشغل إذ نجد أن اليد العاملة في نهاية 2017 تمثل 2.601.958 عامل، منها 23679 فقط للمؤسسات العمومية الصغيرة و المتوسطة الحجم و تجدر الإشارة إلى أن إجمالي اليد العاملة قد تطور بنسبة 4.58% بين النصف الأول من 2016 و النصف الأول من 2017، للإشارة فقط أن عدد أصحاب

العمل أي مالكي المؤسسات الخاصة يتكون من أرباب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة أشخاص معنوية أو رؤساء المؤسسات الخاصة التي تنشط في المهن الحرة.

2- تطور الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2015-2016 حسب قطاع النشاط.

جدول رقم (07): تطور الناتج المحلي الإجمالي للعامين 2015-2016 .... القيمة بمليار دينار جزائري

	2015	2016	التطور بالنسبة (%)
الصناعات الغذائية	1087.90	870.36	-20
الصناعات المعدنية الصلبة، الميكانيكية، الكهربائية	799.37	1113.83	42
الميكانيك، المطاط، البلاستيك	362.02	377.30	4
مواد البناء	346.74	242.01	-2
الخشب الصلب و الورق	126.72	125.41	-1
المنسوجات و الملابس، الجلود و الأحذية	82.91	63.27	-24
أخرى	38.77	15.55	-60
المجموع	2824.45	2891.02	2

Ministère de l'industrie et des mines, Ibid. N° 30 , Algérie p 30.

إن الاهتمام الذي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعكس الأهمية الكبيرة التي يمثلها هذا القطاع في اقتصاديات العالم، إذ تعتبر مساهمة هذه المؤسسة كبيرة في الناتج الوطني الخام الذي يشمل بدوره على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من منتجات اقتصادية خلال فترة زمنية معينة، فمن خلال الجدول نلاحظ تغير النشاط الصناعي بالنسبة لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بحيث شهد نموا طفيفا بقيمة 2% و ذلك من 2824.45 إلى 2891.02 مليار دينار جزائري.

و يعود هذا الوضع أو هذه الحالة إلى النتيجة المباشرة لمختلف الاتجاهات من القطاعين الرئيسيين التاليين:

-الارتفاع الكبير و الملحوظ لقطاع الصناعات المعدنية و الميكانيكية الكهربائية بنسبة 42 % و انخفاض ملحوظ في الصناعات الزراعية بنسبة 20%.

- كما أن الناتج الداخلي سجل انخفاض في الصناعات الأخرى بنسبة 60% و انخفاض قطاع النسيج و الملابس بنسبة 24%، مواد البناء بنسبة 2%، كما شهد نموا ايجابيا في قطاع الميكانيك، المطاط، البلاستيك بنسبة ارتفاع 4% من الناتج المحلي و هذا ما يمكن تفسيره بالدور الهام الذي تلعبه المقاولاتية في النشاط الاقتصادي.

3- تطور القيمة المضافة في الجزائر للفترة(2010-2015):

جدول رقم(08) تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني:

الطابع القانوني	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
نسبة القطاع العام في (ق م)	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	893.24	11.7002	1187.93	13.9	1313.36	14.12
نسبة القطاع العام في (ق م)	4681.68	84.97	5137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.2998	7338.65	86.1	7924.51	85.78
المجموع	5.509	100	6.061	100	6.606	100	7.634	100	8.527	100	9237.87	100

SOURCE: Ministère de l'industrie et des mines, Ibid. N° 30 , Algérie p 41.

نلاحظ من خلال الجدول تطور القيمة المضافة و مدى مساهمة القطاع الخاص في مختلف الانشطة الاقتصادية مقارنة بنسبة مشاركة القطاع العام و هذا ما يمكن ملاحظته في السنوات (06) المختلفة، لكنها مرتفعة و من بين الأكثر قطاعات مساهمة في

القيمة المضافة نجد قطاع التجارة، مواد البناء و الأشغال العمومية،الزراعة، و هذا يعكس التوجه العام للمقاولاتية و النشاط الحر إلى القطاعات لما لها من مردودية مالية. فمن خلال دراستنا لأهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي و الأرقام المحققة على مستوى الاقتصاد الوطني استنتجنا ما تقدمه المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة من الدعم و إلى ما تحققه من مزايا تدفع بمسار التنمية الاقتصادية، حيث تساهم بشكل واضح في تطور النشاط الاقتصادي الداخلي الخام، القيمة المضافة بالإضافة إلى مشكل اليد العاملة و ما ينجر عنه من مشاكل اقتصادية كبرى.

خـــاتمة:

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة(2015-2016-2017) وتيرة نمو متسارعة نتيجة المجهودات المتضافرة التي تبذلها الدولة من أجل ترقيته و تطويره إيمانا منها بالدور البالغ الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، و لا يكون هذا إلا بغرس روح المقاولاتية خاصة لدى فئة الطلبة الجامعيين الحاملين للشهادات العليا من جهة، و من جهة أخرى لاحظنا أن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة الجزائرية أنها مؤسسات ذات طابع خدمي أكثر منه إنتاجي أو صناعي مما يستوجب على الدولة القيام بمايلي:

- إعادة النظر في طريقة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو ما يعرف اختلالا واضحا في تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن خاصة الشمال و الجنوب.
- لابد من الاهتمام أكثر بالمزيد من الاستثمارات في القطاعات الرئيسية و المتمثلة في الطاقة و النقل و الاتصالات مع إعطاء اهتمام خاص لإدارة الهياكل الأساسية من أجل الاستدامة.
- ينبغي أن تركز الإصلاحات و الاستراتيجيات على مساعدة القطاع الخاص بوجه عام على مساعدة نفسه و ذلك بإزالة العقبات التي يواجهها بدلا من تقديم الدعم التجاري، و الدعم المالي مباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- لابد من إعطاء المزيد من الأهمية لتهيئة البيئة حتى تصبح ملائمة أكثر و كذا تنمية القطاع الخاص لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم و نتيجة لذلك تصبح هذه المؤسسات أكثر جذب للمستثمر الأجنبي.
- على الحكومة الجزائرية إزالة العقبات التي تقف كحاجز أمام نمو و اتساع نشاط مشاريع المقاولاتية و ذلك أمام الاستثمار بغض النظر عن الشركات سواء كانت محلية أو أجنبية، و من بين هذه العوائق نجد الفساد الإداري، ضعف البنية التحتية، الإجراءات الحكومية الصارمة و التنظيمات المعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها، عدم كفاية الأطر القانونية أي الحماية القانونية، بحيث يفضل المستثمرون الأجانب إيجاد ظروف مواتية لتطوير الأنشطة الصناعية و التجارية بدلا من وضع حواجز تمنعهم من الاستثمار في الجزائر.
- يجب أن تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الخدمات التي تهدف إلى مساعدتها على التقدم من أجل أن تكون لها قدرة تنافسية، و تقديم المعلومات و الخدمات الاستشارية و التدريبية في مجال المحاسبة، القانون، الاستشارات حول الاتصال، و خاصة في مجال التسويق و تقديم معلومات تقنية و تكنولوجية.

المـراجـع:

[1] برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر دفعة 2011-2012 ص 17.

[1] سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2011، ص 78-79.

[2] بوخاري بولرباح، **اقتراح نموذج لقياس أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة– حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية** – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص 109.

[3] وفاء عبد الباسط، **مؤسسات رأس المال المخاطر و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 83.

[4] سليمان بوفاسة، موسى سعداوي، **أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من مشكلة البطالة– دراسة عن ولاية المدية**– مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 31، 2015، ص 43.

[5] المادة 05 من القانون 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 10 يناير 2017، **يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 02 بتاريخ 12 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 11 يناير 2017، ص 05.

[6] غدير أحمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، دراسة حالة الجنوب الشرقي(ورقلة–الوادي–غرداية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016-2017، ص 12.

[7] آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أفاق و قيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6 جامعة تيارت، الجزائر، ص 275

[8] Aknine Souidi, FERFERRA M Yacine,Entrepreneuriat et création d'entreprise en Algérie: une lecture a partir des dispositif de soutien et d'aide a la création des entreprises, revue des science Economique et de gestion, N 14, 2014, p 70

[9] Lamia Azouaou, "La compétitivité et la mise a niveau des petites et moyenne entreprise maghrébine analyse a partir d'une approche multidimensionnelle " université Sorbonne paris 3, France. P 01.

[10] Organisation de coopération et de développement économique, promouvoir les petites et moyennes entreprise dans l'optique du développement, 2eme conférence de l'OCDE DES Ministre en charge des petites et Moyennes entreprise,3-5 juin 2004 Istanbul , Turquie, p 06 Disponible sur le site web: http://www.oecd.org/fr/cfe/pme/31946653.pdf.

[11] الحدي نجوية، **المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الرابع، الجزائر، ص94 .95

[12] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة عينية من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، دفعة 2014-2015، ص 22.

[13] محمد قوجيل، **دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص 14 15.

[14] بن حيمة عمر، بن علي محمد، **دور هيئة المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة حالة ANGEM ANSEJ)**، مجلة البدر جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، ص 51.

[15] شاوي شافية، **المقاولاتية و دورها في تفعيل حركية القطاع السياحي في الجزائر**،حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 14 مارس 2016 ص49.

[16] خذري توفيق، حسين بن طاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية– المسارات و المحددات**– الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 05-2013/05/06 جامعة الوادي، الجزائر،ص 06.

[17] Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME N° 31 ,édition novembre 2017, Algérie p 08.

[18] Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PME N° 30 ,édition Mai 2017, Algérie p 13.